كلمة ونص

يونس خلف

أبعد من زيادة الرواتب!

ليس ثمة اختلاف على العجز الحقيقي عن قدرة كثير من الموظفين والعاملين على توفير التكاليف المعيشية اليومية، الأمر الذي يجعل الاتحاد العام لنقابات العمال في اجتماع مجلسه قبل أيام يثير مسألة ضعف الرواتب والأجور وكذلك تصريح رئيس الاتحاد بكل صراحة وجرأة وأمام الحكومة مجتمعة بأن الراتب لا يكفي الموظف يوماً واحداً.

وليس ثمة اختلاف أيضاً على أن واقع الحال يتسبب يوماً بعد يوم باتساع الفجوة بين الحكومة والقاعدة الشعبية الكبيرة واهتزاز الثقة بها والنظر إلى كل ما تقوم به بمنظار العجز والفشل من خلال عدم التغلب على هذا الواقع الذي بات يفوق بكثير القدرة على الاستمرار بالحياة. لكنّ ثمة سؤالاً مشروعاً: هل المشكلة هي في رفع الرواتب فقط.؟ وما هي نسبة الزيادة إذا تمت؟ وهل ستكون قادرة على تجاوز هذا الواقع؟

الاختلاف هنا لا يفسد المطالبة بزيادة الرواتب لأنها أضعف الإيمان، لكن أي زيادة لن تكون الحل الأمثل، ولذلك نلاحظ أن البعض بات يعمل في وظيفتين لدى الجهات العامة والخاصة نتيجة الأزمة المعيشية التي تفاقمت كثيراً، والبعض الآخر ممن يطالب بزيادة الرواتب يدرك أن زيادة رواتب العاملين ليست الحل لمواجهة تضخم الأسعار، ذلك أن أي زيادة سيبتلعها الغلاء المعيشي وأننا بالمحصلة نأخذ من مكان لنعطي مكاناً آخر.

بعض الآراء تنظر إلى الأمر من زاوية أخرى بأن أصل الحكاية أن تحصل على أجر مناسب مقابل مهاراتك أو خبرتك وبشكل عام أن يكون الراتب عادلاً وأن يكون التفكير والمطالبة به وفقاً للمقاييس الموضوعية وليس العواطف.

لكن عندما نقول إن المعضلة ليست في الرواتب فقط فإن ذلك يرتبط بشكل طبيعي بتحسين جودة الخدمات وتخفيض رسومها وتوفير جميع الخدمات للمواطنين بالأسعار نفسها، لذلك كان جزءاً من تصريح رئيس الاتحاد العام للعمال جمال القادري يركز على إعداد خطط تنموية واقتصادية لتطوير القطاع الإنتاجي والإسراع بتأهيل المعامل والشركات، ومن الطبيعي أن ثمة أسباباً وعوامل بات المواطن يدركها وهي أحد العوامل التي تسببت في هذا الواقع المعيشي ومنها سرقة الثروات الوطنية ولاسيما النفط والغاز والحبوب، ولا يزال الاحتلالان الأميركي والتركي يسيطران عليها وإلى أن يزول الاحتلال وتستعيد المنطقة الشرقية عافيتها يجب أن يتوافر الفهم المشترك ويتقاسم الجميع المسؤوليات وفي مقدمتها التفكير والعمل على تحسين الوضع المعيشي ليس من خلال زيادة الرواتب فقط لأنها ليست الحل المأمول لتجاوز عجزنا عن توفير الاحتياجات الأساسية للاستمرار بالحياة، لكنها تبقى مطلباً ملحاً لأنها في ضوء واقع الحال تبقى أضعف الإيمان.

اعتداء على شبكات مياه الشرب واستخدامها لري المزروعات

الشريطي لـ«الوطن»: لا بد من مساعدة المجتمع المحلي

السويداء- عبير صيموعة

تجاوزت التعديات على آبار مياه الشرب في السويداء قضية سرقة الكابلات والمحولات ولوحات التشغيل حيث تم تسجيل تعديات بالكسر على خطوط شبكات المياه الرئيسية الواصلة بين محطات الضخ وخزانات التجميع وتحويل مياهها لري عشرات الدونمات المحيطة بتلك الخطوط ما فاقم من قضية الفاقد المائي ضمن تلك الشبكات وأدى إلى الشح في كميات المياه الواصلة إلى أحياء المدينة حصرا بعد أن تم وبناء على بلاغات الأهالي ضبط أكثر من مخالفة تعد على تلك الخطوط الرئيسية للشبكة الواصلة بين آبار الثعلة ومدينة السويداء.

مدير مديرية شؤون العاملين في مؤسسة مياه السويداء ثائر علم الدين أكد لـ«الوطن» وجود تعديات فعليا على خطوط المياه الرئيسية المغذية لمدينة السويداء والممتدة بين محطات الضخ والخزانات وبين الآبار ومحطات التجميع ضمن مشروع آبار الثعلة والتي تم الإبلاغ عليها من الأهالي بوجود كسر للخطوط هناك ووصلها ببوار مباشرة لري الأراضي.

وبين أن عمليات الكسر تلك تجري على أعماق لا يمكن رؤيتها ومعرفة أماكنها إلا بضبطها أثناء عملية تحويل المياه إلى الأراضي الزراعية.

وأكد أن لجنة الضابطة المائية قامت بإزالة التعديات التي تم الإبلاغ عنها بعد تنظيم الضبوط المطلوبة كما قامت وحدة المدينة بإصلاح الضرر للحفاظ على الشبكة الرئيسية موضحاً أن وقوع تلك الأراضي ضمن مناطق غير آمنة على حدود محافظة درعا حال من إمكانية قيام الضابطة المائية بجولات ليلية لكشف أماكن التعديات.

وأوضح علم الدين أنه لمعرفة حجم وعدد التعديات على خطوط الشبكات الرئيسية فإن العملية تحتاج إلى ورشات مختصة مع آلية (الباكر) للحفر على طول وامتداد تلك الخطوط لكشفها ومعرفة مواقع التعدي ولكن الإمكانات حالياً غير متوافرة لدى المؤسسة وخاصة أن أطوال الخطوط بمئات الكيلو مترات إضافة إلى وعورة الأراضي هذا فضلا عن معاناة المؤسسة من نقص الكوادر العاملة من الفئة الأولى والثانية والتي انعكست على عمل الضابطة المائية في الوحدات الاقتصادية التي بقيت دون تفعيل إضافة إلى نقص الكوادر الفنية علماً أنه نجح ٤٣٠ متقدماً في المسابقة المركزية لمصلحة المؤسسة إلا أنه وحتى تاريخه لم يتم تأشير قرار التحاقهم بعملهم بالجهاز المركزي رغم الحاجة الماسة لهم من فنيين للصيانة والكهرباء وقراء للعدادات والحراس و... الخ.

بدوره مدير مؤسسة المياه في السويداء وائل الشريطي أكد أنه في ظل نقص الإمكانات الحالية للمؤسسة سواء من نقص الكوادر أم التجهيزات لابد من مساندة المجتمع الأهلي لحماية الآبار قدر المستطاع والإبلاغ في حال حصول أي تعد لأن تكرار التعديات والسرقات سينعكس على واقع مياه الشرب شأنه شان نقص التجهيزات وضعف استطاعة التيار الكهربائي وساعات التقنين الطويلة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى وجود نقص لمياه الشرب في كثير من المناطق على ساحة المحافظة.

رئيسة دائرة الصيانة الكهربائية والميكانيكية في المؤسسة المهندسة همسة صالحة أكدت لـ«الوطن» تعرض أكثر من ١٢ موقعاً على ساحة المحافظة خلال الأشهر القليلة الماضية إلى تعديات وسرقات أدت إلى خروجها من حيز الاستثمار بعد سرقة لوحات التشغيل والكابلات التي تجاوزت أطوالها مجتمعة ٥٠٠ متر إضافة إلى محولات الكهرباء مع محاولة إلحاق الضرر بالمحولات التي عجز اللصوص عن سرقتها ولعل أهم تلك التعديات قتل أحد حراس الآبار قبل سرقة تجهيزات البئر.

«ثوم حماة» وفرة بالإنتاج وتدهور بالأسعار!.. والفلاحون: خسائرنا فادحة

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد العديد من مزارعي الثوم لـ «الوطن»، أن خسائرهم في هذا الموسم فادحة جداً، نتيجة الوفرة الكثيرة وتدهور الأسعار!.

وأوضحوا أن الكيلو يباع اليوم في أسواق الهال بأقل من ٥٠٠ ليرة، ومع ذلك يجدون صعوبة بالغة بتسويق إنتاجهم.

وبيّن مزارعون آخرون أنهم « فلحوا» المحصول بأرضه كي يوفروا أجور عمال الجني وشاحنات النقل لأسواق الهال، فذلك أقل خسارة بحسب تعبير أحدهم.

وبيّنوا أن تكلفة الدونم مابين ١،٥ إلى ٢ مليون ليرة، والإنتاج لا يغطي ربع هذه التكاليف.

وبيّن مواطنون لـ «الوطن» أنهم اشتروا كيلو الثوم بالمفرق بين ١٠٠٠ – ١٥٠٠ ليرة والممتاز أي الناشف وكبير الرأس بنحو ١٧٠٠ ليرة.

وأوضح بعضهم أن النصف الثاني من أيار هو الوقت المناسب جداً لشراء ثوم الموتة، حيث يصبح يابس الذيل.

وبيّن العديد من تجار سوق الهال في محردة، أن حركة بيع الثوم ضعيفة، فيومياً هناك العديد من الشاحنات المحملة بعشرات الأطنان ترد للسوق من مواقع الإنتاج، وهو ما أدى لكساد وتدهور الأسعار التي تتراوح اليوم بين ٥٠٠ – ٨٠٠ ليرة للكيلو.

ومن جهته، بيّن مدير زراعة حماة أشرف باكير لـ «الوطن» أن الإنتاج المتوقع من الثوم في مجال إشراف المديرية، نحو ١٨٩٤ طناً، من المساحة الكلية المزروعة ٢٦٤ هكتاراً.

ومن جانبه، بيّن مدير وقاية النبات في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفيق ذروف لـ «الوطن» أن الإنتاج المقدر بالغاب نحو ٢٨٨٤ طناً من المساحة التي زرعت بالثوم وقدرها ٢٠٦ هكتارات من أصل ٤٠٠ هكتار.

وعزا وفرة المحصول في الأسواق إلى قلع الفلاحين إنتاجهم دفعة واحدة بداية موسم القطاف، على أمل بيعه بسعر مرتفع، ما أدى إلى كثرة العرض وقلة الطلب إضافة لعدم إمكانية تخزينه، والقدرة على تصريفه تصديراً لصغر سن الرأس، فالثوم محصول لا يخزن.

ومن جانبه، بيّن رئيس لجنة تجار سوق الهال في حماة محمود عرواني لـ «الوطن»، أن أسواق حماة مغرقة بالثوم في هذا الموسم، فالكميات التي ترد الأسواق كبيرة وهي من حماة ومحردة والغاب والمناطق المجاورة أيضاً.

وأوضح أن هذه الوفرة سببت انخفاضاً في الأسعار المتغيرة يومياً، ولكنه لفت إلى تحسن بالسعر مع توريد نحو ٣٠٠ طن يومياً إلى المحافظات الشمالية والشرقية والساحلية، ولولا ذلك لكان الكيلو بأقل من ٢٠٠ ليرة.

سائقو وسائل النقل العاملة على خطوط الريف يطالبون بزيادة تعرفة الركوب أسوةً بالنقل الداخلي

داغستاني لـ«الوطن»: تم رفع مذكرة إلى وزارة التموين للنظر بالتسعيرة

حمص- نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» شكاوى من سائقي السرافيس ووسائط النقل العامة العاملة على خطوط الريف تتحدث بمجملها عن شعورهم بالظلم والغبن نتيجة لتدني تعرفة نقل الراكب من المدينة إلى الريف أو بالعكس مقارنة بتعرفة نقل الراكب في وسائط النقل الداخلي العاملة ضمن المدينة.

ولفتوا إلى أن تعرفة النقل بين المدينة والريف زادت عند ارتفاع سعر ليتر المازوت بنسبة ٢٥ بالمئة فقط على حين تعرفة النقل الداخلي زادت بنسبة ١٠٠ بالمئة.

وأشار المشتكون إلى أن الركاب في وسائط النقل العاملة على خطوط الريف ثابتون على طول مسار الخط من المدينة إلى الريف أو بالعكس، والمسافة المقطوعة تكون بعشرات الكيلو مترات، على حين الركاب في وسائط النقل الداخلي العاملة ضمن المدينة متبدلون على طول مسار الخط والمسافة المقطوعة لا تتعدى ١٠ كيلو مترات، مطالبين بضرورة إعادة النظر بالتسعيرة وزيادتها أسوةً بوسائل النقل الداخلي وبما يتناسب مع ارتفاع كلف الإصلاح والصيانة والزيت وغير ذلك.

بدوره أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية في مجلس محافظة حمص عمار داغستاني لـ«الوطن» أن هذا المطلب هو مطلب حق ولقد راجعنا الكثير من السائقين العاملين على العديد من خطوط الريف للمطالبة بذلك وهي معاناة بالفعل لهم وتمت المطالبة لهم بذلك.

وبيّن داغستاني أن تحديد التسعيرة داخلياً تقع على عاتقنا ولنا الخيار فيها وأما التسعيرة خارجياً فهي مركزية وتقع على عاتق وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهذه التعرفة ليس لنا علاقة بها وتحدد حينها بضرب المسافة المقطوعة بسعر الكيلو متر.

ولفت إلى وجود دراسة ومقترح بالنسبة لوسائل النقل العامة العاملة على الخطوط القريبة من المدينة وبمحيطها ضمن ١٩ كم تقريباً والتي تعتبر قرى مركز سيتم عرضها على اللجان المختصة في لجنة نقل الركاب ولجنة المحروقات والمكتب التنفيذي ليتم اتخاذ قرار باعتبار أن وسائل النقل العاملة بمحيط المدينة ضمن مسافة ١٩ كم على أنها وسائل نقل داخلي وزيادة التعرفة لتصبح على سياق وسائل النقل العاملة ضمن خطوط المدينة.

وكشف داغستاني عن عقد اجتماع في لجنة الأسعار بعد مطالبات العديد من السائقين في خطوط قرى مختلفة لتعديل التعرفة وتم تجهيز توصية لرفع مذكرة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن طريق مديرية التجارة الداخلية بحمص لإعادة النظر بالتسعيرة الكيلومترية بين الريف والمدينة بما يتناسب مع كلف الإصلاح وغير ذلك.

من جانبه أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رامي اليوسف لـ«الوطن» إلى أنه بما يخص تحديد التعرفة ما بين الريف والمدينة هو قرار مركزي وتوجد تعرفة كيلومترية صادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتم تطبيق هذه التعرفة على المسافات وتم تحديد تعرفة النقل بين المدينة وكل قرية وفق هذه المسافة الكيلومترية، وأما بالنسبة لتعرفة النقل الداخلي فقد تم اتخاذ قرار من المكتب التنفيذي بالمحافظة لتكون التعرفة مقطوعة.

ولفت اليوسف إلى أنه في حال شعور السائقين العاملين على خطوط الريف بالغبن ما عليهم سوى التقدم بطلب إلى المديرية ليتم عرضه على لجنة التسعير ومن ثم رفعه إلى الوزارة للنظر بمطالبهم.